

## دليل مراكز المعلومات العلمية والتكنولوجية\*

عرض

أسامة القلش

مدرس مساعد بقسم المكتبات والوثائق والمعلوم

كلية الآداب - جامعة القاهرة

المستخدمة فى تجهيز وخزن واسترجاع المعلومات.  
كما تتصل بعض مراكز المعلومات المصرية  
بمراكز المعلومات العالمية عن طريق الأقمار الصناعية  
لتأكيد تدفق المعلومات ومتابعة ما يجرى فى العالم  
لحظة بلحظة.

ولكن يجب التأكيد على أن توفير وامتلاك  
وتنظيم المعلومات ليس فقط هو المهم، بل الأهم  
عملياً هو الإدراك بوجود هذه المعلومات وأهميتها  
وبالتالى الاستخدام الأمثل من الجهات المستفيدة  
من قطاعات إنتاجية وخدمية ومؤسساتها ومنشأتها،  
إضافة إلى العلماء والباحثين لما هو موجود ومتاح  
من معلومات، وكلما توفر للمعلومات القدر اللازم  
من الدقة والشمول وتلبية الاحتياجات المطلوبة  
للمستفيدين بمختلف نوعياتهم، كلما تهيأ للقرار

تتمثل أهمية المعلومات بصفة عامة فى كافة  
خطوات اتخاذ القرارات لكافة المستويات المختلفة فى  
الدولة، وكذا بالنسبة لرجال التخطيط والإدارة،  
والمشتغلين فى مجالات التعليم العالى والبحث  
العلمى والتكنولوجى بصفة خاصة.

ولاجدال فى أن العلم هو محرك التكنولوجيا،  
وأن التكنولوجيا هى محرك التنمية، ولا شك أن  
مصر تمر بمرحلة هامة من مراحل التطور ولن  
تتحول من بلد مستورد إلى بلد مصدر إلا إذا أصبح  
المجتمع المصرى قادراً على التعامل مع التكنولوجيا  
المعاصرة، خصوصاً تكنولوجيا المعلومات.

وتكنولوجيا المعلومات تعنى فى مفهومها المتسع  
كافة أنواع أجهزة الحاسبات الآلية، ووسائل  
الاتصال، وتقنيات المصغرات الفيديوية، والبرامج

(\* أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا . دليل مراكز المعلومات العلمية والتكنولوجية/ تنفيذ الإدارة العامة للإحصاء العلمى . -

ط ٢٠٠٢ - القاهرة: الإدارة، ١٩٩٦ - ٩٢٣ ص

المناخ الملائم لإصداره وخروجه إلى حيز التنفيذ.

وإدراكاً لأهمية مراكز المعلومات فقد اهتمت أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا باستخدام الأمثل لمعطيات البحث العلمي والتكنولوجيا، ولذلك فقد قامت الأكاديمية بتحديث الطبعة الأولى من هذا الدليل الصادر عام ١٩٨٧، والمتضمن ٢٤ مركزاً بهدف التعرف على الإمكانيات المتاحة وخدمات المعلومات المتوفرة التي تقدمها هذه الجهات والإعلان عنها بين مجتمع المستفيدين لتعظيم الاستفادة منها ولتنمية التفاعل والتعاون والتنسيق بين الجهات العاملة في هذا المجال، ومعرفة ما استجد من أنشطة بهذه المراكز، وذلك نظراً للتغيرات التي طرأت على بيانات الطبعة الأولى نظراً للتطور السريع والمستمر في مجال المعلومات.

وقد قامت إدارة المعلومات بالإدارة العامة للإحصاء العلمي بالأكاديمية بتنفيذ هذا الدليل، حيث قامت بإعداد خطة العمل وتصميم نموذج جمع البيانات بالتعاون مع الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية بالأكاديمية مسترشدين في إعداد تلك البيانات بالمواصفة الدولية رقم ٣١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والخاصة بمراكز المعلومات والتوثيق وقواعد البيانات.

Directories of Libraries, Archives, Information and Documentation centers and their Data Bases.

ويتضمن النموذج البيانات الكافية واللازمة لإعطاء صورة واضحة عن هذه الجهات بحيث

تغطي كل أنشطة خدمات المعلومات على أن تقوم كل جهة باستيفاء البيانات الخاصة بها وأنشطتها من خدمات المعلومات المتاحة وطرق الحصول عليها والمستفيدون منها، وتكلفتها، وقواعد الفهرسة الوصفية، وأنواع الفهارس، وخطة التصنيف المستخدمة، والمكانز أو رؤوس الموضوعات المستخدمة، وقواعد البيانات المتوفرة سواء البليوجرافية أو غير البليوجرافية، ونظم الاتصال بنظم المعلومات العالمية، والهيئات المتعاونة معها، وعضويتها في مرافق المعلومات الأخرى، والأجهزة والبرامج المستخدمة بها، ومطبوعاتها وغيرها من البيانات الأساسية لمركز المعلومات.

وقد بدأ العمل في الدليل وتوزيع نماذج جمع البيانات ابتداء من يوليو ١٩٩٢ حيث وزعت على جميع الجهات التي يوجد بها مراكز معلومات، أو التي يحتمل أن يكون بها مراكز معلومات، مثل مراكز المعلومات، والجامعات، ومراكز ومعاهد البحوث والوزارات والهيئات والشركات القابضة، والهيئات الدولية والإقليمية... وغيرها. وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من البيانات عن كل مرافق المعلومات ذات الصلة بتقديم خدمات المعلومات وقد بلغ عدد النماذج الموزعة ٣٢٠ نموذجاً، وقد ورد للأكاديمية ردود من ١٦٧ جهة تم عرض بياناتها على اللجنة الدائمة للمعلومات العلمية والتكنولوجية بالأكاديمية والتي تضم ممثلين عن معظم مراكز المعلومات العلمية الرئيسية في مصر، حيث تقرر أن يتضمن الدليل الجهات التي تقوم بتقديم خدمات المعلومات العلمية والتكنولوجية للغير من أفراد أو

هيئات أو منظمات فقط، وبلغ عددها ٥١ جهة، وبالتالي فقد استبعد من الدليل البيانات الأخرى التي لا تدخل ضمن هذا الإطار والتي تمثل بيانات عن:

مراكز ومعاهد بحثية، كليات أو أقسام بالكليات - مراكز الحاسب الآلي - مراكز معلومات ودعم اتخاذ القرار - مراكز ووحدات المعلومات التي تخدم الهيئة التابع لها فقط، كما تم استبعاد المكتبات بالرغم من أنها أحد المكونات الرئيسية لمركز المعلومات، وذلك نظراً لأنها تقدم خدمات نمطية معروفة، ونظراً لكبر عددها وتشارها في جميع الجامعات والكليات والمعاهد ومراكز وهيئات البحوث والوزارات والهيئات.

وقد تم تصنيف المراكز طبقاً للقطاعات التنفيذية التي تشمل القطاع الحكومي، والجامعات والتعليم العالي، وقطاع الأعمال العام، والهيئات الدولية والإقليمية.

### وعلى ضوء البيانات الواردة في الدليل يمكن ملاحظة ما يلي:

- أن بعض مراكز المعلومات يتم معالجة البيانات بها يدوياً

- أن بعضها لم يذكر أسماء قواعد البيانات بها لأنها مازلت في طور الإنشاء وجارى العمل لاستكمالها أثناء إعداد الدليل.

- أن بعض الخدمات تؤدي في بعض المراكز ولا تقدم في البعض الآخر حسب نوع وحجم المركز.

- أن هذا الدليل تضمن بيانات مراكز المعلومات العلمية والتكنولوجية التي استجابت للأكاديمية فقط، وبالتالي فهي على مسؤولية الجهات نفسها، دون تدخل من الأكاديمية.

ويتضمن الدليل في نهايته عدة ملاحق، وهي:  
الملحق الأول: قواعد البيانات الواردة بالدليل:  
وقد تم تبويبها تحت رؤوس موضوعات تعبر عن محتوى تلك القواعد، ونظراً للتعدد والاختلاف الكبير في محتوى قواعد البيانات مما يصعب معه إدارتها ضمن تصنيف واحد، كما تم إدراج بعض قواعد البيانات تحت أكثر من موضوع نظراً للارتباط بها، كذلك بعض البيانات يدوية ولكنها متوفرة (وهي في سبيلها للمعالجة الآلية) وذكرت لتعريف الفائدة.

الملحق الثاني: استمارة الاستبيان، وهو نموذج جمع البيانات للجهات العاملة في مجال المعلومات العلمية والتكنولوجية.

الملحق الثالث: تعاريف، وتتضمن تعريف وإيضاح المصطلحات الواردة ببعض بنود استمارة جمع البيانات لمراكز المعلومات التي تحتاج إلى إيضاح فقط.

وأخيراً أسماء اللجنة الاستشارية للدليل وهي مرتبة هجائياً، كذلك فريق العمل لهذا الدليل.

وفي النهاية نود الإشارة إلى أن هذه الدليل هو خطوة على طريق التعرف على البنية الأساسية لمجتمع المعلومات العلمية والتكنولوجية في مصر،

تدفق المعلومات فيما بينها، وتفادي عمليات تكرار تخزين المعلومات فيها.

ولا يعتبر هذا الدليل خطوة نهائية في هذا الصدد، بل لابد من تحديثه بصفة دورية بغية إضافة مراكز جديدة أو تحديث لبعض البيانات أو إضافة نشاطات جديدة لتلك المراكز، وأكثر شمولاً بعد استكمال الجهات التي لم يشملها الدليل.



وكخطوة لابد منها للارتقاء بهذا المجال وتدارك مواطن النقص والقصور والعمل على تلافيتها وتعزيز النواحي الإيجابية وتعظيم الاستفادة منها على المستوى الوطنى، كما أن هناك فئات عديدة يمكن أن تفيد من هذا الدليل فضلاً عن الباحثين بجميع فئاتهم، كذلك يمكن الاسترشاد به لربط تلك مع بعضها البعض، والتغلب على العقبات التي تعترض